حزب الدعوة يخشى "الانقلاب" وفصائل تعرض الحماية

المالكي يشعر بالوحدة والكواليس مشغل سياسي للمؤامرة

كتب: علي عبدالسادة

تتداول أوساط سياسية مقربة من قيادة حزب الدعوة الإسلامية، هذه الأيام، فكرة أن رئيس الوزراء نوري المالكي بات "وحيدا" في مواجهة الخصوم، وانه يعمل تحت ضغوط هائلة.

لكن العديد من صناع الرأي في البلاد يرون أن المالكي هو من جر الأمور إلى هذا المربع عبر شراكته الأخرين تقديم التنازلات على حساب بناء نظام ديمقراطي.

الخميس الماضي كان المالكي يتحدث من على منبر احتفالي في المسرح الوطني مع مئات الأكاديميين المتخصصين بالإعلام، وبدا انه جاء إليهم ليستثمر التهنئة في مناسبة تخرجهم وتكريم عدد منهم بفرص عمل في دوائر الحكومة، ليكسب شركاء جددا من خارج دائرة الاتفاقات السياسية.

المالكي استغرق كثيرا في خطابه ذاك في طمأنة طلبة الإعلام العراقيين بأنهم "محظوظون" بحزمة حقوق وضمانات اجتماعية وسياسية. حتى انه طالبهم بان لا يتحولون الى أبواق للحكومة، دعاهم الى النقد، وكانت هذه تعابير مغرية لجيل غير متمرس في بلد للتو يتعايش مع عالم الصحافة الحرة.

في الحقيقة فان زعيم ائتلاف دولة القانون يفكر بطريقة ما ليتخلص من ضغط الشركاء – الخصوم. يحاول استقطاب أجزاء مؤثرة من الشارع، على الأقل يعوض معاناته مع جلسائه في مجلس الوزراء.

يقول قيادي في دولة القانون إن المالكي "في حالة تأهب دائمة، ذلك أن هاجس الخصم وما يضمره من محاولات لتقويض وجوده على رأس السلطة تثير القلق في نفسه".

القيادي يؤكد أن للمالكي الحق في هذه المخاوف، فالخصوم يفكرون بإسقاطه.

هل وضعت التنازلات التوافقية المالكي في زاوية ضيقة؟

مؤامرة في الخفاء

هذا الانطباع يتحول إلى جو عام في الأوساط السياسية الرفيعة في حزب الدعوة، ودولة القانون عموما، حتى ان صناع القرار يعتقدون بان مؤامرة ما تحاك في الخفاء وانها على وشك التنفيذ.

وليس مؤكدا ان رئيس الوزراء يرتب حصونا دفاعية لنفسه، لكن بعض المؤشرات الضعيفة تفيد بأنه يحاول كسب ولاء قيادات أمنية إليه، فجزء من هواجسه حدوث انقلاب عليه من تحت الطاولة.

لكن الحديث عن المؤامرة لم يكن حبيس كواليس دولة القانون، الشركاء الآخرون لطالما ينفون هذه المخاوف بين الحين والآخر، بينما تستخدم فصائل مستفيدة من تحالفها مع المالكي مخاوفه في تعزيز "الإفادة" بالإعلان انهم يقومون بحمايته.

في كانون الثاني الماضي، وبعد أيام قليلة من تقديم المالكي حكومته المنقوصة الى البرلمان حصل الصدريون فيها على حصة كبيرة، كشف مقربون من مقتدى الصدر أنه أحبط مؤامرة من زعيم العراقية إياد علاوي لإسقاط المالكي.

وتسربت أنباء بان خطة وصفت بالمحكمة لتقويض المالكي تعتمد دعما إقليميا وعربيا بالتنسيق مع العديد من القيادات الإعلامية وعناصر من الجيش والبعض من الأجهزة الأمنية وكانت تهدف في الدرجة الأساس لاستكمال الغضب الجماهيري وتحشيد المواطنين الغاضبين والمتذمرين من نقص الخدمات.

ربما هذا فسر النظرة السيئة التي توفر عليها المالكي للمحتجين في ساحة التحرير.

وفي شباط من العام ٢٠٠٩، تحدث القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى بشدة مع وسائل الإعلام بشان موضوعة المؤامرات ضد المالكي، وقال في حينها اننا (المجلس الإسلامي) سنمنع أية مؤامرة ضد المالكي، وسنقف معه دائما.

وفي تلك الفترة كان الجدال السياسي ساخنا بين فصائل الائتلاف الوطني، خصوصا حل مسألة رئاسته والتنافس الشديد بين زعامة الدعوة والمجلس.

وبعد شهور تحول الائتلاف الى التحالف الوطني، وتغيرت موازين القوى وخسر المجلس زعامة الائتلاف، وربحها القيادي السابق في حزب الدعوة إبراهيم الجعفري.

بيد أن العامري الذي تعهد في العام ٢٠٠٩ بالوقوف مع المالكي (دائما) فعل ذلك حين خالف رأي زملائه في المجلس على ترشيح شخص يكلف بتشكيل الحكومة من التحالف الوطني وبدا واضحا انه فضل المالكي، بقوة نواب منظمة بدر التي يقودها، على القيادي في المجلس عادل عبدالمهدي الذي كان مرشح تسوية لتهدئة الأمور مع ائتلاف العراقية.

المالكي وحيدا

الحديث عن المالكي يجد نفسه وحيدا في مواجهة الآخرين ظهرت واضحة حين أعلن في اب من العام ٢٠٠٩ عن تشكيل ائتلاف شيعي لا يضم حزب الدعوة.

ولوحظ في إعلان الائتلاف الوطني أن حزب الدعوة الإسلامية، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي لم يكن بين الكيانات المنضوية للائتلاف الجديد، في حين انضم اليه، إضافة الى المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عبد العزيز الحكيم، كل من التيار الصدري، الذي يتزعمه مقتدى الصدر ومنظمة بدر وكتلة التضامن المستقلة وتيار الإصلاح الوطني والمؤتمر الوطني العراقي ومجلس إنقاذ الانبار ورئيس جماعة علماء العراق، فرع الجنوب، وتجمع "عراق المستقبل"، بالإضافة الى حزب الدعوة تنظيم العراق وشخصيات سياسية أخرى.

وفي كانون الأول من العام ٢٠٠٩، نفى طارق الهاشمي، القيادي في ائتلاف العراقية، أن تكون ثمة مؤامرة تحاك ضد المالكي.

وفي السابع من نيسان الماضي خرج سياسي من حزب الدعوة، وهو سليم الحسني، ليتهم المالكي بحرف مسار الحزب بعد وصوله الى السلطة.. الحسني دعا في حينه مؤتمر حزبه العام لاتخاذ قرار بتنحية المالكي.

لكن الحزب رد مباشرة على الحسني، ولم يعر أي اهتمام لحديثه وركز على ان الرجل ليس عضوا في الحزب من الأساس.

في الحادي عشر من أيار الماضي قال متحدث باسم الحزب، لم يذكر أسمه في بيان مكتوب وزع على وسائل الإعلام، إن سليم الحسني يعبر عن آرائه الشخصية وهو ليس من قيادات الدعوة وصلته بالحزب انقطعت منذ أكثر من عشرين سنة. وقال المتحدث: "لم يعد للحسني أي ارتباط بالحزب كما انه لم يكن في يوم من الأيام من قياداته".

رد فعل الحكومة

هذه الوقائع جزء من حالة عامة شغلت العقلية السياسية للنظام، وبات كل قرار وإجراء اتخذته لم يتعد كونه رد فعل عليها، ومحاولة لحماية رأس السلطة، والشكل الواقع للنظام بتحالفاته من احتمال أو حقيقة المؤامرة.

ويعتقد سياسيون ومراقبون عراقيون أن المالكي حاول حماية نفسه لكنه ظهر في النهاية بمظهر المتفرد بالسلطة، عديد من قراراته وآرائه في العملية السياسية لم ترق للفصائل السياسية حتى تلك المقربة منه.

في حديث للمدى مع قيادي في دولة القانون قبل شهرين من الان، دافع عن قرار شمول مؤسسات اتحادية مستقلة بسلطة المالكي، قال لن ندعهم (قوى سياسية تتصيد للمالكي، يستغلون هيئة النزاهة والقضاء والبنك المركزي في صراع حاد ضد المالكي، هذه المؤسسات عرضة للتأثيرات السياسية، لذا فان الضمان الوحيد لسلامة قراراتها ان تكون تحت يد الحكومة).

وعلى ما تقول مصادر موثوقة إن المالكي بدا منزعجا كثيرا من حديث هيئة النزاهة، كان يفسرها على انها واجهة سياسية لخصومه، تحاول ان تقوض وجوده وتضعف من شعبيته، خصوصا في مجال ان رئيس الوزراء لا يفعل شيئا للفاسدين.

لهذا السبب يخلص المراقبون الى ان هيئة النزاهة لن يكون بمقدورها تحقيق شيء على صعيد مكافحة السرقة والتلاعب بالمال العام.

لكن الخصوم يخشون بالفعل من رئيس وزراء منفرد ولا يحب التشارك بالسلطة.

في تشرين الثاني من عام ٢٠١٠، تصاعدت مخاوف العراقية من انفراد المالكي وعزلتها.

وكان ذلك في وقت أعلن عن المالكي مرشحا للتحالف الوطني.

ورد التيار الصدري علي إياد علاوي بالقول إن هذه المخاوف يمكن "تبديدها" لو شارك علاوي وسجل حضورا قويا في مجلس الوزراء، لأن ذلك من شأنه ان "يقيد" عمل الرئيس بشكل حقيقي.

وأمضى المالكي أعوامه السابقة مترئسا مجلس وزراء يتكون من كتلة كبيرة هي الائتلاف السابق، مع مشاركة قوائم اقل بكثير في عدد مقاعدها.

المالكي لا يعمل مع الكتل الكبيرة

وعلى ما يبدو فان المالكي يواجه صعوبة في الاعتياد على التعامل مع كتلة كبيرة ترفض قراراته، لقد تعود ان يمضي لوحده في تنفيذ الأشياء.

هذه الصورة الحالكة والمعقدة، تشير الى ان المالكي ضحية مواقف خصومه منه، لكنه جزء مما يجري.

المالكي قدم تنازلات عديدة للخصوم من اجل الحافظ على ولاية جديدة، وتحمل من اجلها شراكة من لا يرغب بمشاركتهم. وهو اليوم يدفع ثمن حفاظه على الولاية الثانية شعورا بالخوف من تحركات الخصوم، والتحرك بانزعاج وارتباك كرد فعل على فكرة المؤامرة.

لكن في المحصلة فان جدل المعارضة والموالاة يحضر بقوة في المشهد السياسي العراقي. وارتبط شعور رئيس الوزراء بالقلق من المؤامرات بما يجري في الشارع من تصاعد حدة الاحتجاجات والانتقاد لأداء الحكومة.

تعتقد أوساط سياسية مقربة من الحكومة أن الطرف الآخر المعارض يمثل جهات سياسية ضد النظام والعملية السياسية، حتى ان سياسيين في كتل كبيرة متحالفة مع المالكي يردون ويعلقون في وسائل الإعلام على مواقف ناقدة لهم بانه ضد الديمقراطية، بينما يتحمل حزب البعث الكثير من المسؤولية، ويرى مراقبون ان الرد الذي يطلقه هؤلاء على موجة النقد الحاصلة قد تجير حق جهات سياسية عراقية لمصلحة البعث.

كما ان ترجمة انزعاج المالكي من المعارضة وشعوره بانها ليست من مصلحته على أساس ان خصومه (المتآمرين) هم من خططوا لها ودعوا الشارع ينفذ.

هذا الانزعاج بات واضحا من حركة الاعتقالات والمضايقات للمجتمع المدني، حيث تظهر وقائع الشهور القليلة الماضية ان السلطات العراقية قلقة جدا من محاولات المجتمع المدني تقوية نفسه وتطوير أداوته، وبدا أن الحكومة تخاطب المنظمات المدنية بالطريقة التي تلائم "الحاجة الإعلامية" لكنها تضرب تحت الحزام في الخفاء. لذات السبب وهو الشعور بان رأس السلطة يواجه الجميع، وان الجميع يستهدفه.

قال مسؤول في إحدى المنظمات المدنية الناشطة في الاحتجاجات انه في الفترة التي تلت الجمعة الأولى، استدعى مسؤولون حكوميون وسياسيون رفيعون مجموعة من الناشطين للحوار بشان الأحداث، وبدا انهم متفهمون لدور المجتمع المدني وهم يستخدمون عبارات مطمئنة عن الدستور والحق في التظاهر. لكن في الواقع هم يضمرون شيئا آخر.

ومع تعقد المشهد السياسي، ووجود المالكي في زاوية ضيقة، لا يبدو منطقيا تبرير رد فعل الحكومة على المعارضة، كما لا يصح تبرئة العديد من معارضيه من تهمة محاولة إسقاطه. غير أن المالكي هو جزء من المشكلة حين قرر اتخاذ ريق المساومات السياسية في صناعة الشراكة، وهي الطريقة التي أودت بنظام ديمقراطي متين لا يجد فيه الرأس التنفيذي نفسه وحيدا فيه.

> **المالكي في حالة تأهب دائمة، ذلك أن هاجس الخصم وما يضمره من محاولات لتقويض وجوده على رأس السلطة تثير القلق في نفسه. بينما يقول قياديون مقربون منه إن للمالكي الحق في هذه المخاوف، فالخصوم يفكرون بإسقاطه**

إياد علاوي

عمار الحكيم

طارق الهاشمي

> **دافع قيادي في حزب الدعوة عن قرار شمول مؤسسات اتحادية بسلطة المالكي، قال لن ندعهم يستغلون هيئة النزاهة والقضاء والبنك المركزي في صراع ضد المالكي، هذه المؤسسات عرضة للتأثيرات السياسية، لذا فان الضمان الوحيد لسلامة قراراتها أن تكون تحت يد الحكومة**

مالكوم سمارت: دليل إضافي على عدم التسامح مع الخلاف السلمي

العفو الدولية قلقة من تعسف بغداد مع التظاهرات وتخشى تعذيب الأربعة

□ بغداد / المدى

فيما يستعد ناشطون عراقيون لتنظيم تظاهرات احتجاج واسعة في عموم البلاد في العاشر من الشهر الحالي مع انتهاء مهلة المئة يوم للإصلاح التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي فقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات العراقية لوقف إجراءاتها الصارمة ضد الاحتجاجات السلمية ودعتها الى الإفراج فورا عن معتقلي هذه الاحتجاجات دون قيد أو شرط معبرة عن مخاوف من تعرضهم للتعذيب.

وطالبت منظمة العفو الدولية السلطات العراقية في تقرير أمس وقف إجراءاتها الصارمة ضد الاحتجاجات السلمية في أعقاب اعتقال ١٥ من الناشطين المؤيدين للإصلاح في بغداد خلال الأيام الأخيرة. وأشارت إلى أن قوات أمن بلباس مدني قد اعتقلت أربعة متظاهرين أثناء تظاهرة سلمية في ساحة التحرير وسط بغداد حيث مازالوا رهن الاعتقال ويقال إنهم سيحاكمون بتهم حيازة بطاقات (هوية) مزورة.

وأشارت إلى اعتقال أحد عشر ناشطاً آخر عندما اقتحمت قوات الأمن مقر منظمة "أين حقي" في بغداد (وهي إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية) يوم السبت الماضي وقد أفرج عن أربعة منهم لاحقا لكنْ ما يزال البقية رهن الاعتقال بمن فيهم الأمين العام للمنظمة أحمد محمد أحمد "ويبدو أنه تم استبقاء هؤلاء في الحجز اشتباهاً في صلتهم بتنظيم تظاهرات في ساحة التحرير".

وقال مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية" تشكل هذه الاعتقالات دليلاً إضافياً على عدم تسامح السلطات العراقية مع الخلاف السلمي في الرأي وهي اعتقالات تبعث على القلق البالغ".

وأضاف "إذا كان هؤلاء محتجزين لمجرد أنهم مارسوا بصورة سلمية حقوقهم في حرية التعبير أو التجمع فيجب الإفراج عنهم على الفور ودون قيد أو شرط".

وبين انه " بدلاً من أن تقوم السلطات العراقية بقمع الاحتجاجات فالأحرى بها أن تدعم وتحمي حق العراقيين في المشاركة في تظاهرات سلمية تخرج تأييدا للدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. وينبغي أن يكون العراقيون أحراراً في التعبير عن آرائهم دونما خشية من الاعتقال أو سوء المعاملة على يد قوات الأمن".

وشدد سمارت على انه "يجب على السلطات العراقية أن تضمن توفير الحماية لهؤلاء المحتجزين من مثل هذه المعاملة السيئة وأن تشمل تلك الحماية السماح الفوري لمحاميهم وعائلاتهم باللقاء بهم".

ويحتجز المعتقلون الأحد عشر كلهم في سجن المثنى في بغداد وقد منعت عنهم زيارة عائلاتهم ومحاميهم وهو ما يثير المخاوف من أنهم قد يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة.

وأوضحت منظمة العفو الدولية أن الاحتجاجات كانت قد اندلعت للمرة الأولى في حزيران من العام الماضي في العراق بسبب فشل الحكومة الاتحادية في توفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء ثم اكتسبت زخماً حيث زاد التهابها على وقع الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر فوصلت إلى ذروتها في ما سمي "يوم الغضب" في ٢٥ شباط الماضي عندما خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين في المدن في أنحاء العراق.

وقالت ان الحكومة العراقية قد ردت على ذلك بإصدار قوانين تمنح السلطات عملياً حريةً لا محدودة لتقرر من يمكنه أن يتظاهر غير أنّ كثيرين من العراقيين واصلوا الاحتجاج تحدياً للقيود الرسمية.

وتأتي دعوة منظمة العفو الدولية هذه للسلطات العراقية في وقت يوجه ناشطون حاليا عبر شبكات التواصل الاجتماعي وبيانات دعوات للتظاهر يوم الجمعة الأسبوع المقبل والتي قد يجري خلالها رئيس الحكومة نوري المالكي تعديلا وزاريا على خلفية أداء الحكومات في المئة يوم التي سبقتها برغم ان الوزراء العراقيين قد ضاعفوا خلال الأشهر الثلاثة الماضية جولاتهم التفقدية الميدانية وقامت وزاراتهم بتنفيذ مشاريع إصلاح الطرقات ووقعت عقودا لبناء مساكن جديدة كما قامت بتوزيع الوقود على المولدات الكهربائية الخاصة بالأحياء السكنية مجانا.

ويقول مدونون عراقيون في مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة "فيسبوك" انهم سيعاودون التظاهر بشكل مضاعف ضد وعود المالكي التي وصفها بعضهم بالكاذبة.

وأشار آخرون الى انهم سيطالبون في تظاهراتهم بإسقاط حكومة المالكي .. مؤكدين أن "مهلة المالكي" لم تحقق في ارض الواقع شيئا وهي مجرد "تخدير" للشعب العراقي.

وكان المالكي قد حدد في السابع والعشرين من شباط الماضي بعد يومين من الاحتجاجات التي عمّت مدن العراق مدة مئة يوم للوزارات والمؤسسات الحكومية لتحسين أدائها وتطوير الخدمات في البلاد.

ولوّح المالكي بالمطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزها عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المئة يوم، مؤكدا أن المهلة تشمل مجلس النواب أيضًا، موضحًا أن رئيس الوزراء من حقه المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة. كما هدد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي عقب تلك التظاهرات التي شهدتها البلاد بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلبِّ مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته.

وتشهد محافظات العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات احتجاج تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة وتوفير الخدمات العامة ينظمها ناشطون وشباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.